المحاضرة السادسة:

ويمنع العلم من الصرف في ستة مواضع:

الأول: العلمية والتركيب، أي أن يكون اسم علم مركباً تركيباً مزجياً غير مختوم ب (ويه)، ونعني بالتركيب المزجي: أن يجيء اسم مكون من كلمتين ركبتا فأصبحتا كلمة واحدة، نحو: مَعديكَرِبَ، وبَعلبَكَّ، وحَضرَمَوتَ، وقاليْ قَلا، وبورسعيد، وبختنصر. فنقول: هذا معديكربُ، ورأيتُ معديكربَ، ومررتُ بمعديكربَ. فنجعل إعرابه على الجزء الثاني.

سؤال تطبيقي: إذا كان اسم العلم مركباً تركيباً مزجياً مختوماً بـ (ويه)، فما هو حكمه؟

الثاني: العلمية وزيادة الألف والنون، سواء أكان مفتوح الأول، مثل: غَطفان، ونَجران، وعَفان، وسَلمان. أم مضموم الأول، مثل: عُثمان، وجُرجان، وطُهران. أم مكسور الأول، نحو: إصْبهَان (تُقرأ بكسر الهمزة وفتحها)، وعِمران.

الثالث: العلمية والتأنيث، سواء أكان مؤنثاً لفظياً بالتاء، سواءً دلَّ على مؤنث، كفاطمة، وعزة، أم على مذكر، كـ: طلحة، وحمزة. أم مؤنثاً معنوياً زائداً على ثلاثة أحرف، كسعاد، وزينب، فنقول: هذه زينب، ورأيت زينب، ومررت بزينب. أو مؤنثاً معنوياً على ثلاثة أحرف محرك الوسط، كسقر ولظى، و(ثُبَة، وقُلَة) عَلَمين، وإن كان ساكن الوسط، نحو: هِنْد.

فإن كان أعجمياً، كـ (جُورَ) اسم لبلد، و(بَلْخَ) اسم لمدينة، ورُوز، أو منقولا من مذكر إلى مؤنث، كـ (زيد، وقيس) اسم لامرأة، منع أيضاً. فإن كان عربياً ساكن الوسط، وليس أعجمياً، ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى، كـ (هِنْد، ودَعْد) فنقول: هذه هندُ، ورأيتُ هندَ، ومررتُ بهندَ. وقد ورد بالوجهين قول جرير:

لم تَتَلفَّعْ بفضلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُسقَ دَعْدُ في العُلَبِ

الشاهد فيه: (دعدٌ ... دعدُ، الأولى صرفت والثانية منعت من الصرف؛ وذلك لأن ما جاء عربياً ساكن الوسط، وليس أعجمياً، ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى).

سؤال تطبيقي: ما الفرق بين قوله تعالى في الآيتين: ﴿ واهبطوا مِصراً _البقرة:٦١﴾، ﴿ وادخُلُوا مِصرَ _ يوسف: ٩٩﴾.

الرابع: العلمية والعجمة، وشرطه: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل، وأنطوان، وسليمان، وفرعون، وهامان، ويعقوب، فتقول: هذا إبراهيمُ، ورأيتُ إبراهيمَ، ومررتُ بإبراهيمَ. وقيل بأن إبراهيم أصله سرياني، ومعناه عندهم: أب رحيم. فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

الخامس: العلمية ووزن الفعل، سواء ما كان مختصاً بالفعل، أو يغلب فيه. والمراد بالوزن المختص بالفعل: ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كـ (فُعِلَ، وفَعَّلَ)، كدُئِل (اسم قبيلة)، وشَمَّر (اسم فرس واسم لقبيلة)، فهو ممنوع من الصرف.

والمراد بما يغلب في الفعل دون الاسم؛ أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم. **فالأول:** كإثمِد وإصبَع، فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كاضرِب واسمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سمَّيتَ رجلاً بإثمِد وإصبَع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: هذا إثمِدُ، ورأيتُ إثمِدَ، ومررتُ بإثمِدَ. **والثاني:** كأحمد وأسعد، ويزيد ويذبل (اسم جبل)، فإن كلا من الهمزة والياء والتاء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم والغيبة، ولا يدل على معنى في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى أنه أولى به، فتقول: هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيتُ أحمدَ ويزيدَ، ومررتُ بأحمدَ ويزيدَ، فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالباً فيه، كأن يكون مشترك بين الأفعال والأسماء، كوزن (فَعَلَ، وفاعِل، وفَعلَلَ) لم يمنع من الصرف، كرجب، وصالح، وجعفر. فإن نظائرها: ضرب، وكاتب، وزلزل.

سؤال تطبيقي: لماذا مُنع تغلب (اسم قبيلة) من الصرف؟

السادس: العلمية والعدل، أي: العدول، ونقصد به: العول من وزن إلى آخر، أي: تحويل الاسم عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه الأصلي، وهذا العدول تقديري لا حقيقي؛ وذلك لأن النحاة وجدوا أن هذه الأعلام قد وردت عن العرب غير منصرفة، وليس فيها علة إلا العلمية وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف، فقدروا أنها معدولة، وذلك في ثلاثة مواضع: **الأول:** ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو: جاء النساءُ جُمَعُ، ورأيتُ النساءَ جُمَعَ، ومررتُ

بالنساءِ جُمَعَ، والأصل جمعاوات؛ لأن مفرده جمعاء، فعُدل عن جَمعاوات إلى جُمَع. وهو معرف بالإضافة المقدرة، أي: جُمَعهن، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرِّفه.

الثاني: ما كان على وزن (فُعَل) من الأعلام، فقدروا أنه معدولة عن وزن (فاعِل)، نحو: عُمَر، والأصل: عَامِر، فمنع من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: لفظ (سَحَر) إذا أُريد به سحر يوم بعينه، نحو: جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ، فسحر: ممنوع من الصرف لشبه العلمية والعدل. فأما كونه علماً؛ فلأنه أريد به معين بعينه. وأما كونه معدولاً؛ فلأنه معدول عن (السحر) المعرف بـ (أَل).

أما إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَال، نحو: حَذام، ورَقاش، فللعرب فيه مذهبان: **أحدهما:** وهو مذهب أهل الحجاز: بناؤه على الكسر، فنقول: هذه حذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ. وعلى ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم (١٦) السابق: (إذا قالتْ حذامِ فصدقُوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حذامِ، فحذامِ: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل). **والثاني:** وهو مذهب بني تميم: إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، والأصل: حاذِمة، وراقِشة، فعدل إلى حَذام، ورَقاش كما عُدل عُمر، وزُفر عن: عامِر وزافِر. ومثله: قَطام، فإنه معدول عن: قاطِمة.

وأشار بقوله: (واصرفن ما نكرا): إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزوال إحدى العلتين، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو: معد يكرب، وغطفان، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعمر: أعلاماً)، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر. فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها، أو إحدى عللها، وهي العلمية، فنقول: رُبَّ معد يكربٍ رأيتُ، وكذا الباقي.

هل يصرف الاسم الممنوع، وهل يمنع الاسم المصروف؟

في اللغة العربية لكل قاعدة ما يشذ عنها، والشذوذ إما للغة قبيلة أو لضرورة شعرية، فيجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وذلك كقول امرئ القيس (الشاهد: ٣٢٠):

(سَوَالِكَ نقباً بين حَزميْ شَعَبعَبِ تبصَّر خليلي هل ترى مِن ظغائنٍ) الشاهد فيه: قوله: ظغائن، حيث صرفه فجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعا إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا من الضرورة ، وهو كثير. وقد أجمع عليه البصريون والكوفيون. وورد أيضاً صرفه للتناسب، كقوله تعالى:﴿وسلاسلاً وأغلالاً وسعيراً _ الإنسان:٤﴾ فصرف (سلاسلاً) لمناسبة ما بعده، وعلى مقتضى القاعدة النحوية فإن (سلاسل) ممنوع من الصرف؛ لأنه جاء على صيغة منتهى الجموع (مفاعِل)، وإنما صرف لموافقة (أغلالاً وسعيراً)، وهذه الموافقة يسميها أهل اللغة (الاتباع والمزاوجة).

أما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم، ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله (الشاهد: ٣٢١): (ومِمَّن ولدُوا عامِرُ ذو الطُّولِ وذو العَرضِ) الشاهد فيه: عامر: مبتدأ مرفوع بالضمة بلا تنوين، وقد منع من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها. وإنما جاز ذلك للضرورة الشعرية).